S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/21554
17 August 1990

ORIGINAL : ARABIC

رسالة مؤرخة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، يسرني أن أنقل اليكم من صاحب السمو الملكي الامير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية رسالة موجهة إلى معاليكم عطفا على رسالة معالي السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بشأن غزو العراق للكويت وتهديد أمن وسلامة المملكة العربية السعودية .

وأكون شاكرا لو تفضلتم باتخاذ ما يلزم لتعميم رسالة صاحب السمو الملكي وزير الخارجية وهذه الرسالة بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) سمير الشهابي
الممثل الدائم

../..

90-19582 ١٠٥٠ش (٩٠)

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام
من وزير خارجية المملكة العربية السعودية

أود أن أشير إلى الخطاب الذي تلقاه معاليكم من معالي السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية ، المؤرخ في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ والذي قمتم بتعميمه كوثيقة من وثائق مجلس الأمن استجابة لطلب الممثل الدائم للجمهورية العراقية لدى الأمم المتحدة ، وأتشرف بأن أُبدي لمعاليكم ما يلي :

١ - تحرص المملكة العربية السعودية على الاحترام الكامل والالتزام التام بالمواثيق الدولية وعلى الأخص ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي وميثاق جامعة الدول العربية ، وسجلها ناصع ينطق باحترامها والتزامها بكل ما يصدر عن هذه المنظمات والهيئات من قرارات تمثّل إرادة المجموعة العربية والاسلامية والدولية وتشكّل كذلك تعبيرا عن موقف الشرعية الدولية من القضايا التي تهم الأمن والسلم الدوليين سواء في منطقتنا أو في العالم أجمع .

٢ - من هذا المنطلق فإن حكومة المملكة العربية السعودية قد أيّدت قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ وأيّدت كذلك قرار مؤتمر القمة العربي الطارئ المنعقد في القاهرة يومي ٩ و ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ وقرار المؤتمر الاسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية وقرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته الطارئة حول موضوع العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة .

٣ - كنا نتمنى في المملكة العربية السعودية لو أن معالي نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية أبلغ مجلس الأمن الدولي باحترام والتزام حكومته غير المشروط بقرار المجلس رقم ٦٦٠ وأعلن انسحابه الفوري غير المشروط والغاء كافة الاجراءات غير الشرعية التي اتخذتها حكومته تجاه بلد مستقل وعضو في الأمم المتحدة ، إلّا أنه تجاهل الشرعية الدولية تجاهلا تاما وتعمّد إثارة قضايا جانبية سعيا لتحويل أنظار المجموعة الدولية عن جوهر الأزمة الناتجة عن العدوان العراقي على دولة الكويت .

٤ - لقد أشار معالي نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية في خطابه لمعاليكم ، المشار اليه آنفا ، إلى قضيتين الأولى تتعلق بالنوايا العراقية

تجاه المملكة العربية السعودية ، والثانية تتعلق بالقوات العربية والاسلامية والصديقة التي انضمت إلى جانب القوات المسلحة العربية السعودية لمساندتها في الدفاع عن المملكة العربية السعودية ضد أي عدوان .

وفيما يتعلق بالنوايا العراقية ، أود أن أشير إلى أنه سبق للحكومة العراقية بالفعل أن اقترحت توقيع اتفاقية لعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة واستجابت حكومتي لطلبها وتم بالفعل توقيع هذه الاتفاقية في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٩ . وفي هذا المضمار تود حكومتي أن تسترعي انتباه مجلس الأمن الموقر إلى أن فخامة الرئيس العراقي قد اقترح على الدول العربية في شباط/فبراير ١٩٨١ التزامه بعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استعمال القوة في حل المنازعات كما أنه أكّد لعدد من رؤساء الدول العربية ووزراء خارجيتها الذين قاموا بجهود مشكورة لحل النزاع بين العراق والكويت بالطرق السلمية أنه لا ينوي استخدام القوة في حل نزاعه مع الكويت ، ومع ذلك فإنه لم يكترث بوعوده ولم يحترم عهوده وقام فجر الخميس الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ بغزو الكويت والإطاحة بحكومتها الشرعية ، ومن ثم تجاهل ما صدر عن مجلس الأمن الدولي بقراريه رقم ٦٦٠ و ٦٦١ وتحدى ارادة الشرعية الدولية بإعلان ضمه للكويت ، الأمر الذي ترتّب عليه صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٢ لعام ١٩٩٠ . ولم تكتف الحكومة العراقية بهذا التحدي بل راحت تحشد بالقرب من الحدود السعودية ـ الكويتية قوات عسكرية كبيرة بتشكيلات قتالية الامر الذي يُظهر ويُثبت وجود نوايا عدوانية لدى النظام العراقي ضد المملكة العربية السعودية .

إن مثل هذه السلوكيات تؤكد بما لا يدع مجالا للشك عدم مصداقية النظام العراقي وإمعانه في عدم احترام وعوده والالتزام بعهوده ، ويستوجب من المملكة العربية السعودية اتخاذ كافة الاجراءات الاحتياطية للدفاع عن أمنها وحماية مواطنيها والمحافظة على مقوماتها الاقتصادية .

وأمام هذه التحديات فإن المملكة العربية السعودية قد مارست حقها الشرعي المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٣ من معاهدة الدفاع العربي المشترك وقرار مؤتمر القمة العربي الطارئ الصادر بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ورحبت بقوات دول شقيقة وأخرى صديقة أعربت عن استعدادها لمساندة القوات المسلحة العربية السعودية في الدفاع عن المملكة العربية السعودية . وقد أكدت حكومتي أن وجود هذه القوات وجود مؤقت ينتهي بانتهاء مسببات التهديدات التي تتعرض لها المملكة وأن مهمتها دفاعية بحتة ، وأنها لن تسمح تحت أي ظرف من الظروف بأن تُستخدم هذه القوات في الاعتداء على أية دولة .

٥ - لقد سلك معالي نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية في خطابه لمعاليكم ، المشار اليه أعلاه ، نهج الحملة الاعلامية المضلّلة التي تشنها حكومته حاليا محاولا من خلال ذلك تحويل الأنظار عن جوهر المشكلة ولُبها ، ألا وهو العدوان العراقي على دولة الكويت . وإن حكومتي لعلى ثقة بأن هذه الحملة ، التي تستخف بنباهة الرأي العام الدولي وتستهين بإرادة الشرعية الدولية التي يجسدها مجلس الأمن الدولي ، لن تنجح في تمكين المعتدي من الإمعان في عدوانه ، وأنه ليس من سبيل آخر لإنهاء التوتر في هذه المنطقة سوى الاحترام الكامل والالتزام التام والتنفيذ الشامل لقرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ .

وهكذا فإنه إذا أرادت الحكومة العراقية أن تثبت عدم رغبتها في العدوان فما عليها إلا أن تنسحب من الكويت بصورة فورية وغير مشروطة وتترك الفرصة لعودة الحكومة الشرعية لممارسة مهامها في دولة الكويت .

(توقيع) سعود الفيصل
وزير خارجية المملكة العربية السعودية

- - - - -